

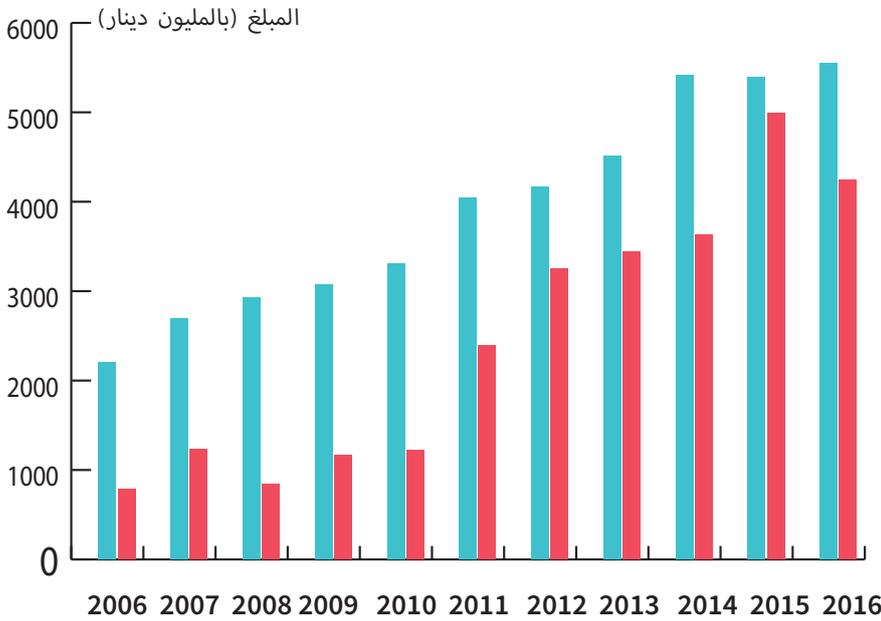


قانون 72: خسارة فادحة للعملة الصعبة

العنوان:

خسائر العملة الصعبة بسبب تصنيف الشركات الغير مقيمة (قانون 72) مقابل
الاقتراض الخارجي لتونس بين سنتي 2006-2016 (بالدينار التونسي)

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد
المصادر: البنك المركزي التونسي - وزارة المالية



خسائر العملة الصعبة بسبب تصنيف الشركات الغير مقيمة

الاقتراض الخارجي لتونس

النقاط الرئيسية :

- فقدت تونس بين سنتي 2006 و 2016 ما يعادل 43 مليار دينار من العملة الصعبة بسبب النظام الاستثنائي الممنوح للشركات غير المقيمة في القانون 72.
- خلال نفس الفترة، و في صورة عدم منحها لهاته الإمتيازات لم تكون تونس لتحتاج إلى اللجوء للاقتراض الخارجي، بل كان بإمكانها تحقيق فائضا قدره ما يناهز 16 مليار دينار من العملة الصعبة.

التعليق :

تعتبر الشركات المصدرة كليا مؤسسات غير مقيمة كما أتى في الفصل 5 من قانون 72 و اعتماداً على ذلك فهي لا تخضع لنظام الصرف الأجنبي للبنك المركزي، حيث أنها لا تلجؤ إلى احتياطي صرف هذا الأخير حين تستورد وبالمقابل فيها ليست مطالبة بضخ مراكبها ضمن احتياطي صرف البنك المركزي حين تصدر .

تنتج هذه الشركات معظم انتاجها على التراب التونسي، وبالتالي ينبغي أن تخضع لنظام الصرف القائم (كما أدرج في الإطار رقم 1. في مذكرتنا التحليلية السابقة). و بمأن نسبة صادرات هذه الشركات الغير مقيمة وفقا للقانون 72 تتجاوز بكثير نسبة وارداتها فأن ذلك يولد خسارة جسيمة للعملة الصعبة لتونس. تتجاوز هذه الخسارة خلال العشر سنوات الماضية كما يمليه الرسم البياني جميع احتياجات الاقتراض الخارجي لتونس

إن تم إخضاع الشركات غير المقيمة إلى نظام الصرف الأجنبي للبنك المركزي طيلة العشر سنوات الماضية، لكانت تونس في غنى عن القروض الخارجية، بل أنه كان بإمكان تونس الإحتفاض بما يعادل 16 مليار دينار من العملة الصعبة. ولو حدث ذلك لتفادينا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و لتمكن البنك المركزي من موارد كبيرة تسمح له بالدفاع عن قيمة الدينار التونسي .